الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية الوطنية وزارة التجارة

26 جويلية 2020

بيـان

تلقت كل من مصالح وزارة التربية الوطنية ووزارة التجارة عدة شكاوي صادرة عن أولياء التلاميذ الذين يتمدرس أولادهم في مؤسسات التربية والتعليم الخاصة، تتضمن ممارسات تجارية تعسفية وغير بيداغوجية قد تم اتخاذها من طرف بعض مسؤولي هذه المؤسسات.

هذه الممارسات تتمثل، لا سيما، في فرض دفع مستحقات التمدرس الخاصة بالثلاثي الثالث، وهذا بالرغم من توقف السنة الدراسية منذ تاريخ 12 مارس 2020، تنفيذا للإجراءات الاحترازية المتخذة في إطار مكافحة انتشار فيروس كورونا.

وعليه وتطبيقا للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول المؤطرة لقطاعي التربية والتجارة، تقرر إنشاء لجان تحقيق مشتركة تتكون من مفتشي القطاعين من أجل مراقبة شروط ممارسة نشاط المؤسسات المعنية من الناحية التربوية والتجارية.

الهدف المرجو هو السماح بتمدرس عادي للتلاميذ، وضمان شفافية ونزاهة الممارسات التجارية.